

نظمت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" بالتعاون مع "الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة" جلسةً لمناقشة الدراسة التي أعدتها أمانة سر الشبكة حول واقع قطاع الكهرباء في لبنان، وتحت عنوان: "واقع قطاع الكهرباء، الحاجة إلى الإصلاح، خطوة إلى الأمام"، وذلك يوم الأربعاء ١١ تشرين الثاني في فندق مونرو-بيروت، بمشاركة أمين سرّ الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ومنسق الشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة الأستاذ فادي صعب، أمين المجلس الأعلى للخصخصة الأستاذ زياد حايك، ومسؤول البرامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى "مركز المشروعات الدولية الخاصة" الأنسة أمينة الشرفاوي.

استُهلّت الجلسة بالنشيد الوطني اللبناني، وكانت الكلمة الأولى للأستاذ فادي صعب، متطرقاً بلمحة تاريخية عن قطاع الكهرباء في لبنان لفترة الستينات والسبعينات حيث كان القطاع يلبي حاجات المواطنين ويكفي كذلك لإمداد الجمهورية العربية السورية بالطاقة الكهربائية، وعارضاً لفترات التدمير المنهجي الذي طال القطاع، على كافة المستويات، وأدى لتحميله خسائر مالية وتقنية عالية جداً. وأكد صعب على ضرورة أن يُصار إلى إعادة تأهيل وتحديث كافة معامل الإنتاج وتأمين سياسة نفطية تقوم على استيراد المشتقات النفطية الأقل كلفة مع الحاجة إلى تنويع مصادرها، والتركيز على أهمية الاستفادة من الطاقة البديلة. وشدّد صعب على أهمية إجراء مراجعة وتدقيق شامل لأوضاع مؤسسة كهرباء لبنان من حيث الموارد البشرية والتقنية، وتحديد مكامن القوة والضعف، لتفادي الوقوع في الأخطاء ذاتها، خاصةً وإن الخطط الإصلاحية تتبدل مع تبدل الوزراء، ومن هنا تبرز الحاجة لإستراتيجية موحدة ومنكاملة، بالإضافة للتشريعات والقوانين التي تضمن شفافية الحكم.

بدورها، تطرقت الأنسة الشرفاوي للشراكة بين الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ومركز المشروعات الدولية الخاصة، وبشكل خاص الجهود الأيالة لتعزيز الشفافية، ثقافة المحاسبة، الأخلاقيات المهنية والحكم الصالح، كما تحدثت عن دور الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية والشبكة الوطنية لمكافحة الرشوة الريادي في المنطقة، على الصعيد كافة.

أما الأستاذ زياد حايك، وبعد شكره للمنظمين، تطرق لخطة المجلس الأعلى للخصخصة لإصلاح قطاع الكهرباء، من وجهة نظر الشفافية وليس التقنية. ورأى حايك إن خطط إصلاح الكهرباء قد تتجاوز بمدتها الزمنية عمر الحكومة وهذا ما يؤدي إلى إخفاق عملية الإصلاح في قطاع الكهرباء، فبيغاب خطط متكاملة لا يمكن إصلاح القطاع، إذ يصعب على المجتمع المدني إعادة جرجلة الخطط وخاصة المجتزئة منها. وأكمل حايك إن إصلاح الإنتاج دون الجباية قد يكون تغطية على أعمال فساد، وعرض للمحاور الخمس المبنية على أساس خطة الوزير محمد فنيش والقانون 462، والتي وضعها المجلس، وهي: الهيئة المنظمة للقطاع، إصلاح التعرفة، سياسة الدعم، إصلاح الإدارة عن طريق التشركة، إصلاح قطاع التوزيع وخصخصة إدارة الفوترة والجباية.

وقد حضر الجلسة كلٌّ من السادة النّواب روبيير غانم وعماد الحوت، والسادة بشارة عطية، هاني الحسيني، ووليد الدنا ممثلي مدير عام كهرباء لبنان الأستاذ كمال حايك، بالإضافة لمدير عام كهرباء زحلة الأستاذ أسعد نكد، ومدير عام كهرباء عاليه الأستاذ ألبير خوري.

وكانت مداخلة للنائب روبيير غانم أكّد خلالها على أهمية دخول المجتمع المدني في كل القطاعات، معتبراً أن هناك مسؤولين ولكن ليس هناك مسؤولية، مشدّداً على ضرورة إعداد خطة نهائية جذرية لإعادة تنظيم قطاع الكهرباء، مبيّناً دعمه الكامل لخصخصة هذا القطاع. وعرض غانم لتجربة منطقة البقاع الغربي التي تتراكم على أهاليها الفواتير منذ العام ١٩٩٦ وحتى اليوم، وجاء عاملو المؤسسة بالتهديد بقطع الكهرباء عن المنطقة.

كما وتلا المداخلة عرض للدراسة قدمه كل من الباحثين داني حدّاد وعطائه السليم.